بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

المكتب الإعلامي
لحزب التحرير
ولاية السودان

حزب التحرير
HIZB UT TAHRIR

الثلاثاء، ١١ ذو القعدة ١٤٣٤هـ | ٢٠١٣/٠٩/١٧م | رقم الإصدار: ٢٠١٣/٠٦

بيان صحفي

جيوش العاطلين عن العمل من صنيع الحكومة!

في برنامج مؤتمر إذاعي بإذاعة أم درمان، قالت وزيرة الرعاية والضمان الاجتماعي، مشاعر الدولب "إن الشراكة الثنائية بين وزارتها والاتحاد الوطني للشباب وعبر عدد من الآليات؛ التي دعمتها رئاسة الجمهورية، نجحت كثيراً في حل مشكلة البطالة، من خلال مشاريع استقرار الشباب". وأوضحت الدولب "أن مشاريع استقرار الشباب قدمت الكثير من الأطروحات والأفكار؛ التي من خلالها وجد الشباب فرصاً للعمل عبر التمويل الأصغر أو من خلال إتاحة فرص عمل عبر الدولة مباشرة، أو عبر التعامل مع القطاع الخاص".

وإنا لنبدأ بسؤال الحكومة عمّن هو الذي خلق جيوش العاطلين عن العمل؟! فقد اعترفت الحكومة بنسبة ١٨,٨% حسب المسح الأخير الصادر عن وزارة تنمية الموارد البشرية. إن المسؤول الأول والأخير عن جيوش العطالة هي الدولة؛ التي انتهجت سياسة التمكين (أي سياسة جعل الولاء للحزب الحاكم هو شرط التعيين في الخدمة المدنية بدلاً عن الكفاءة) وما تزال، رغم خطاب الرئيس البشير عن انتهاء عهد التمكين في ٢٠١٢/٦/٢م الذي أعلن فيه عن تحرير الخدمة المدنية من سياسة التمكين لتصبح لكافة الشرائح. وهذا في حد ذاته اعتراف بتعاطي الحكومة لسياسة التمكين لأكثر من عقدين من الزمان، فالحكومة هي التي صنعت البطالة، وذلك كما يلي:

١/ إعلان عن عملية فصل وتشريد، سميت تضليلاً بالصالح العام، طالت كل الذين لم يكن ولاؤهم لحزب الحكومة، عبر تسريح عشرات الآلاف من الموظفين والخبراء وخيرة الإداريين من جهاز الخدمة المدنية.

٢/ محاولات إضعاف المؤسسة العسكرية؛ بإحالة كبار الضباط وخيرة المقاتلين إلى التقاعد، ثم قصر القبول في الكلية الحربية، وكلية القادة والأركان على منتسبي الحزب الحاكم والموالين له.

٣/ تسريح القضاة بحجة الصالح العام.

٤/ استمرار السياسات الاقتصادية على الأساس الرأسمالي، بفرض الضرائب على القطاعات الاقتصادية، والجبايات التي تسببت في إغلاق المصانع، وهجر الزراعة.

كل هذه العوامل وغيرها زادت من نسب البطالة في السودان، وأدت إلى انهيار الخدمة المدنية، التي أصبحت شروط التوظيف فيها على الأساس السياسي أو القبلي أو الإثني، مما أوجد جيوشاً جرارة من العاطلين عن العمل، فأفقد ذلك اقتصاد البلاد العامل البشرى الكفء؛ إما بالهجرة هروباً، أو بالجلوس في الطرقات، أو العمل في غير مجال التخصص، وأضحى التوظيف للعاطلين عن أي خبرة وموهبة غير الولاء للنظام.

أما التمويل الأصغر؛ الذي تبشّر به الوزيرة، فما هو إلا قروض ربوية تزيد البلاء وتمحق البركة، قال تعالى: ﴿**يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا**﴾.

لقد وضح أن النظام القائم على الأساس الرأسمالي لا يستطيع أن يجد حلاً لمشكلة البطالة؛ بل هو صانعها.

فالعمل العمل لإيجاد نظام يحكم بما أنزل الله تعالى في دولته؛ دولة الرعاية والكفاية؛ دولة الخلافة الراشدة؛ التي تقوم سياستها الاقتصادية على أساس كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فلا تمكّن لحزبٍ، ولا لجماعة دون الأخرى، لأن الرعية في دولة الخلافة سواء ما داموا يحملون التابعية، فالجميع متساوون حسب أحكام الإسلام؛ التي يتبين من استقرائها أنها تعالج موضوع تمكين الناس - كل الناس - من الانتفاع بالثروة. بل تتدخل دولة الخلافة لتوفير فرص العمل للجميع لكفاية أنفسهم في العيش، فقد «**أعطى الرسول رجلاً حبلاً وفأساً ليحتطب من أجل أن يأكل**»، من أجل ذلك يعمل حزب التحرير بقيادة أميره العالم الجليل/ عطاء بن خليل أبو الرشتة لاستئناف الحياة الإسلامية، لإخراج الناس من ظلم الرأسمالية إلى عدل الإسلام.

الناطقة الرسمية لحزب التحرير في ولاية السودان

موقع حزب التحرير
www.hizb-ut-tahrir.org
موقع المكتب الإعلامي
www.hizb-ut-tahrir.info
بريد إلكتروني: tageer312@gmail.com